

الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر

الباحث : صالح فرج صالح مبارك التركي

باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الحماية الجنائية المقررة للبيانات الشخصية في ظل التطور الرقمي المتسارع، مع التركيز على المعالجة التشريعية في دولة قطر من خلال تحليل قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016 وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف النصوص القانونية وتحليلها لاستنباط الأحكام والمبادئ الحاكمة للموضوع، وأبرزت النتائج أن المشرع القطري حرص على إقرار منظومة تشريعية متكاملة تتضمن عقوبات رادعة تشمل الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية للحد من انتهاكات الخصوصية الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة التحديث المستمر للتدابير التقنية والتنظيمية لمواكبة تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الوعي القانوني بأهمية حماية البيانات الشخصية.

الكلمات المفتاحية : الحماية الجنائية، البيانات الشخصية، الذكاء الاصطناعي، الوعي القانوني

A Research Paper Entitled: Criminal Protection of Personal Data in Qatar

Prepared by: Saleh Faraj Saleh Mubarak Al-Turki

Researcher Specialized in Legal and Criminal Sciences

Abstract:

This study examines the scope and effectiveness of the criminal protection afforded to personal data in the State of Qatar amid accelerating digital transformation. It analyzes Qatar's Personal Data Privacy Protection Law No. 13 of 2016 and Cybercrime Prevention Law No. 14 of 2014, while considering their relationship with the Penal Code and the procedural framework governing the investigation of cybercrime. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach: it clarifies the legal concept of personal data, analyzes the material and mental elements of offenses involving their unlawful access, interception, disclosure, alteration, or destruction, and evaluates the adequacy of the applicable penalties and enforcement mechanisms. The findings indicate that Qatari legislation provides a significant and complementary framework combining preventive, administrative, and criminal safeguards. Nevertheless, further legislative and institutional development is needed to address mass data breaches, serious negligence, automated attacks, artificial intelligence, and the cross-border nature of digital evidence. The study recommends clarifying criminal liability for serious negligence, strengthening specialized investigative and judicial capacity, improving breach-reporting mechanisms, and expanding international cooperation while preserving due-process guarantees and the rights of data subjects.

Criminal Protection, Personal Data, Artificial Intelligence, Legal Awareness

المقدمة:

تعد البيانات الشخصية في ظل الثورة التكنولوجية الراهنة بمثابة القلب النابض للتعاملات الرقمية والركيزة الأساسية التي تقوم عليها نظم المعلومات الحديثة في مختلف قطاعات الدولة، حيث أدى التطور الهائل في تقنيات الاتصال والذكاء الاصطناعي إلى تحويل هذه البيانات إلى أصول استراتيجية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية كبرى تتجاوز في أهميتها الكثير من الموارد التقليدية، ومع هذا الانفتاح المعلوماتي الكبير برزت تحديات أمنية وقانونية جسيمة تتعلق بكيفية صيانة حرمة الحياة الخاصة وحماية الأفراد من مخاطر الاستغلال غير المشروع لبياناتهم الرقمية التي أصبحت عرضة للانتهاك والقرصنة بطرق تقنية معقدة، مما فرض على المشرع الجنائي ضرورة التدخل العاجل لفرض سياج من الحماية القانونية الرادعة التي تضمن سرية هذه البيانات وسلامتها من أي عبث أو اعتداء قد ينال من كرامة الإنسان أو يمس بحقوقه الأساسية التي كفلتها الدساتير، وهو ما يستدعي إعادة صياغة المفاهيم القانونية التقليدية لتستوعب الخصائص الفريدة للبيانات الإلكترونية وما يحيط بها من مخاطر مستحدثة تتطلب آليات تجريم وعقاب تتسم بالدقة والفاعلية لمواجهة الجريمة المعلوماتية في صورتها المعاصرة، وضمان إيجاد بيئة رقمية آمنة تعزز من ثقة الجمهور في التعاملات الإلكترونية وتدفع بعجلة التحول الرقمي نحو آفاق أرحب من التطور والنمو المستدام في ظل سيادة القانون واحترام الحريات العامة. 1726

إن الحماية الجنائية للبيانات الشخصية لم تعد ترفاً فكرياً بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها مقتضيات العدالة وحماية النظام العام في المجتمعات التي تعتمد بشكل كلي على المعالجة الآلية للمعلومات، حيث أن القواعد العامة في قانون العقوبات قد لا تسعف في كثير من الأحيان لمواجهة الأنماط المستحدثة من الاعتداءات التي تقع على البيانات في الفضاء السيبراني، ومن هنا برزت الحاجة إلى تشريعات نوعية متخصصة تحدد بدقة أركان الجريمة المعلوماتية وتضع عقوبات تتناسب مع جسامة الضرر الناتج عن إفشاء الأسرار الشخصية أو التلاعب بالبيانات الحساسة، وتتجلى هذه الحماية في فرض التزامات قانونية صارمة على الجهات التي تتولى جمع ومعالجة البيانات، مع تقرير مسؤولية جنائية واضحة في حال الإخلال بهذه الالتزامات سواء كان ذلك عن عمد أو إهمال، وهو ما يساهم في خلق توازن دقيق بين الحق في الوصول إلى المعلومات وبين الحق في الخصوصية الذي يعد من أقدس حقوق الإنسان، كما أن السياسة الجنائية الحديثة تسعى من خلال هذه النصوص إلى توفير حماية استباقية تمنع وقوع الجريمة قبل حدوثها عبر فرض تدابير أمنية وتقنية معقدة، مما يؤكد على دور الدولة في بسط سلطتها القانونية على المجال الرقمي وحماية مواطنيها من كافة أشكال التهديدات السيبرانية التي قد تستهدف هويتهم الرقمية أو خصوصيتهم الشخصية. 1727

يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية وتأسيسية لموضوع الحماية الجنائية للبيانات الشخصية؛ فيتناول الفصل الأول القواعد العامة والإطار التشريعي للحماية الجنائية، ويخصص الفصل الثاني لتحليل معالجة القانون القطري للموضوع، بما يشمل حقوق صاحب البيانات والتزامات المراقب والمعالج والجرائم والعقوبات والجهات المختصة والضمانات الإجرائية، ثم يعرض الفصل الثالث تقييماً نقدياً لمدى كفاية الحماية الجنائية القطرية، وأوجه القصور العملية والتشريعية، وآفاق تطويرها في مواجهة الترسبات الجماعية والذكاء الاصطناعي والجرائم العابرة للحدود، وصولاً إلى النتائج والتوصيات. 1728

التمهيد: خلفية الدراسة:

مع التوسع في التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية في دولة قطر، زادت أهمية حماية البيانات الشخصية، وأصبحت الجرائم السيبرانية وتسريب البيانات تهدد خصوصية الأفراد والشركات، لذلك تدخل المشرع القطري لتجريم الاعتداء على البيانات، ووضع

1726 إبراهيم، محمد شحاتة (2022). الحماية الجنائية للبيانات الشخصية الإلكترونية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 67.

1727 قجم، إكرام سليمان (2021). الحماية القانونية للبيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في القانون القطري والقانون المقارن (رسالة ماجستير). جامعة قطر، الدوحة. ص 89.

1728 الفطاطشة، باسل فايز (2020). الحماية الجنائية لخصوصية البيانات الشخصية الرقمية: دراسة مقارنة. عمان: دار الفكر والقانون. ص 134.

إطار قانوني ينظم حمايتها ويحدد الالتزامات الواقعة على الجهات التي تجمعها أو تعالجها، إلى جانب تقرير الحماية الجنائية للأفعال التي تمس سرّيتها أو سلامتها أو توافرها.

أهمية البحث:

- تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً حيوياً يرتبط بالأمن القومي الرقمي لدولة قطر، حيث يساهم في:
1. إثراء الفكر القانوني القطري بدراسة متخصصة في الحماية الجنائية للبيانات.
 2. توضيح حقوق الأفراد والالتزامات القانونية للمؤسسات وفقاً للتشريعات القطرية الحديثة.
 3. تقديم مرجع علمي للباحثين والممارسين القانونيين لفهم آليات التجريم والعقاب في مجال البيانات الشخصية.
 4. أهمية علمية: قلة الدراسات المتخصصة في الجانب الجنائي لحماية البيانات في قطر.
 5. أهمية عملية: حماية خصوصية الأفراد والشركات في ظل رؤية قطر 2030 والتحول الرقمي.

أهداف البحث:

1. تحديد المفهوم القانوني للبيانات الشخصية وأنواعها في الفقه والقانون.
2. تحليل الأركان المادية والمعنوية لجرائم الاعتداء على البيانات الشخصية.
3. دراسة وتحليل نصوص قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية القطري رقم 13 لسنة 2016.
4. تقييم فعالية السياسة العقابية القطرية في مواجهة الجرائم المعلوماتية المستحدثة.
5. بيان مفهوم البيانات الشخصية ونطاق الحماية الجنائية لها.
6. تحليل النصوص الجنائية القطرية التي تجرم الاعتداء على البيانات.
7. الوقوف على أوجه القصور واقتراح الحلول التشريعية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، ويقوم المنهج الوصفي بوصف مفهوم البيانات الشخصية وخصائصها ونطاق الحماية الجنائية المقررة لها، ووصف النصوص القانونية القطرية ذات الصلة، ويُستخدم المنهج التحليلي لتحليل نصوص قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية القطري رقم (13) لسنة 2016، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (14) لسنة 2014، وقانون العقوبات القطري رقم (11) لسنة 2004، وبيان أركان الجرائم والعقوبات والضمانات الإجرائية المقررة، كما يُستخدم المنهج المقارن بمقارنة التنظيم القطري ببعض التشريعات الخليجية والمعايير الدولية ذات الصلة، للوقوف على مدى كفاية الحماية الجنائية القطرية ومواكبتها للتطور التقني، وتحديد أوجه القصور واقتراح الحلول التشريعية المناسبة.

إشكالية البحث:

تمثل الإشكالية في السؤال الجوهرى التالي: ما مدى كفاية الحماية الجنائية المقررة للبيانات الشخصية في التشريع القطري لمواجهة جرائم الاعتداء عليها؟ وهل النصوص الحالية تواكب التطور التقني؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة البحث التالية:

1. ما المقصود بالبيانات الشخصية في القانون القطري؟
2. ما هي الجرائم التي نص عليها المشرع القطري لحماية البيانات؟
3. ما هي العقوبات المقررة؟ وهل هي رادعة؟
4. ما دور الجهات الرقابية مثل جهاز أمن المعلومات؟

الإطار النظري

الفصل الأول: القواعد العامة للحماية الجنائية للبيانات الشخصية:

يعالج هذا الفصل الطبيعة القانونية للحق في حماية البيانات، ثم ينتقل إلى أركان الجرائم الماسة بها والعقوبات المقررة لها، مع بيان متعلقات أركان الجريمة والتمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية الإدارية، ويستفيد التحليل من الجمع بين قانون حماية البيانات وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات، لأن الحماية الفعلية لا تستخلص من نص منفرد، بل من تفاعل هذه القوانين. 1729

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للحق في حماية البيانات وعلاقته بالخصوصية

الحق في حماية البيانات الشخصية حق ذو طبيعة مركبة، فهو من جهة امتداد للحق في الخصوصية، ومن جهة أخرى حق مستقل يتيح لصاحبه المشاركة في تحديد أغراض المعالجة وشروطها، ويترتب على ذلك أن الحماية لا تنحصر في منع نشر الأسرار، بل تشمل مراحل الجمع والحفظ والتصنيف، والربط والتحليل والمشاركة. 1730

وتبرز الطبيعة الشخصية للحق في أن صاحبه هو الإنسان المرتبط بالبيانات، وتبرز طبيعته التنظيمية في أنه يفرض التزامات على المراقب والمعالج، كما تظهر طبيعته الوقائية في اشتراط التدابير الأمنية قبل وقوع الضرر، وهذا يفسر الجمع بين قواعد إدارية وحقوق فردية وأحكام جنائية في التشريع القطري. 1731

ولا تمنح حيابة المؤسسة للبيانات حقاً مطلقاً في التصرف فيها، فالحيازة الوظيفية مقيدة بالغرض الذي جمعت من أجله وبالمشروعية وبمدة الاحتفاظ والتدابير الأمنية، ويعد تجاوز هذه الحدود قرينة على انحراف المعالجة عن وظيفتها، وقد يترتب عليه جزاء إداري أو مدني أو جنائي بحسب طبيعة الفعل وقصده ونتيجته. 1732

ويؤثر هذا الفهم في تفسير الركن المادي، إذ لا يشترط دائماً أن يؤدي الاعتداء إلى خسارة مالية مباشرة، فمجرد كشف معلومة صحية أو أسرية أو تعريفية دون سند قد يمس المصلحة المحمية، كما يؤثر في تقدير الضرر، إذ يمكن أن يكون الضرر معنوياً، أو متعلقاً بالسمعة، أو الأمان الشخصي، أو حرية الاختيار. 1733

المطلب الثاني: المبادئ والمعايير الدولية الحاكمة للحماية الجنائية

تجمع المعايير الدولية الحديثة على مبادئ المشروعية والشفافية وتحديد الغرض وتقليل البيانات والدقة وتحديد مدة الاحتفاظ والأمن والمساءلة، ولا تقتصر قيمة هذه المبادئ على العلاقات المدنية أو الإدارية، لأنها تساعد في تحديد متى يتحول السلوك من معالجة مشروعة إلى اعتداء يستوجب التجريم أو العقاب. 1734

وتؤكد اتفاقية بودابست أهمية تجريم الدخول غير المشروع والاعتراض والتدخل في البيانات والأنظمة، كما تضع إطاراً للتعاون في الأدلة الإلكترونية، وتفيد هذه المعايير في تقييم التشريع القطري من خلال ملاحظة اتساع نطاق التجريم في المواد المتعلقة بالدخول والاعتراض والتفتيش وحفظ البيانات، مع الحاجة إلى تطوير قواعد أوضح للمسؤولية عن التسريب الناتج عن الإهمال الجسيم. 1735

1729 دهشان، يحيى إبراهيم). دون تاريخ. (الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص 74.

1730 المرجع السابق نفسه.

1731 المرجع السابق نفسه.

1732 المرجع السابق نفسه.

1733 دولة قطر، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، مرجع سابق.

1734 المرجع السابق نفسه.

1735 دولة قطر. (2022). قانون تنظيم الحق في الحصول على المعلومات رقم 9 لسنة 2022. الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.

أما الصكوك الدولية المتعلقة بالخصوصية فتربط حماية البيانات بمنع التدخل التعسفي أو غير المشروع في الحياة الخاصة، وتدعو إلى ضمانات فعالة عند جمع المعلومات ومراقبة الاتصالات، وتساعد هذه القاعدة في قراءة الاختصاصات الإجرائية للنيابة ومأموري الضبط بحيث تظل أوامر التفتيش محددة ومسببة ولا تتحول إلى بحث عام غير مقيد. 1736

وتستفيد دولة قطر من هذه المعايير في بناء منظومة متوافقة مع التعاون الدولي، لكن الاستفادة لا تعني نقل نموذج أجنبي دون مراعاة البيئة الوطنية، بل تعني اختيار القواعد التي تعزز الشرعية والفعالية وتحمي الحقوق، مع المواءمة بين المتطلبات الأمنية وطبيعة النظام القانوني القطري. 1737

المبحث الثاني: أركان الجرائم والعقوبات

المطلب الأول: الأركان العامة لجرائم الاعتداء على البيانات الشخصية ومتعلقات أركان الجريمة

يقوم الركن الشرعي على وجود نص يحدد الفعل المحظور والجزاء المقرر له، وتظهر أهميته في البيئة الرقمية بسبب سرعة تغير الوسائل، فلا يجوز التوسع في القياس لإدخال سلوك جديد تحت نص لا يستوعبه بوضوح، وفي المقابل يجب تفسير المصطلحات التقنية الواردة في القانون وفق التعريفات التشريعية ووظيفتها العملية. 1738

يتحقق الركن المادي في جرائم البيانات بسلوك إيجابي أو امتناع يجرمه القانون، وقد يتمثل في الدخول غير المشروع أو تجاوز التفويض، أو الالتقاط، أو الاعتراض، أو التنصت، أو النسخ، أو النقل، أو الإفشاء، أو التغير، أو الإتلاف، أو الاستيلاء، وتختلف الجريمة بحسب السلوك والبيئة الرقمية والنتيجة التي رتبها النص. 1739

وتتعلق النتيجة الإجرامية أحياناً بمجرد السلوك، كما في الدخول أو الاعتراض غير المشروع، وأحياناً يشدد القانون الجزاء إذا ترتب على السلوك الحصول على بيانات أو إفشاؤها أو إتلافها أو إلحاق ضرر بالمستخدمين، ويؤكد ذلك أن المشرع يفرق بين الخطر المجرد والاعتداء الذي تحقق أثره. 1740

وتتطلب علاقة سببية إثبات أن النتيجة المشددة نتجت عن فعل الجاني، وهو أمر قد يستلزم فحص السجلات الرقمية وبيانات المرور وسلامة الأجهزة وسلسلة الحيازة، ولا يكفي مجرد وجود البيانات في جهاز المتهم لإثبات كل عناصر الجريمة ما لم يثبت العلم والسيطرة والارتباط بالفعل المنسوب إليه. 1741

يتخذ الركن المعنوي في الأصل صورة القصد الجنائي، أي العلم بطبيعة السلوك وعدم مشروعيته واتجاه الإرادة إلى ارتكابه، ويظهر ذلك في ألفاظ مثل عمداً أو دون وجه حق أو مع العلم، أما الخطأ غير العمدي فلا تقوم به المسؤولية إلا إذا نص القانون عليه صراحة أو اتصل بإخلال بواجب قانوني محدد يترتب عليه جزاء مستقل. 1742

ويتصل العلم بحدود الإذن اتصالاً وثيقاً، فقد يدخل الموظف النظام بسبب عمله، لكن تجاوزه للبيانات المسموح بها أو استعمالها لغرض شخصي قد ينقل الفعل من المشروعية إلى التجريم، ولذلك ينبغي تحديد الصلاحيات وتوثيقها، لأن غموض التفويض قد يعوق إثبات القصد ويضعف المساءلة. 1743

1736 المرجع السابق نفسه.

1737 دولة قطر، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، مرجع سابق، المواد 2 و3 و4 و14.

World Bank. (n.d.). Data protection and privacy laws. Washington DC World Bank <https://shortlink.win/1Ds81738>

1739 دولة قطر، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، مرجع سابق، المواد 2 و3 و4 و14.

1740 المرجع السابق نفسه.

1741 المرجع السابق نفسه.

1742 المرجع السابق نفسه.

1743 المرجع السابق نفسه.

ومن متعلقات أركان الجريمة صفة الجاني، فقد يكون موظفاً عاماً أو عاملاً لدى جهة تجمع بيانات بحكم الوظيفة، وقد تكون الصفة سبباً لتشديد المسؤولية إذا استغل الجاني السلطة أو الثقة أو النفاذ إلى قواعد بيانات حساسة، كما قد تكون صفة المجني عليه أو طبيعة البيانات عاملاً في تقدير جسامة الفعل. 1744

وتدخل الأدوات والبرامج والأجهزة في البناء الإجرامي متى استعملت في التنفيذ أو كانت معدة له، ويقتضي ذلك التمييز بين الأداة المشروعة ذات الاستخدام المزدوج وبين الأداة المحظورة أو المستعملة بقصد الاعتداء، فلا يكفي امتلاك برنامج فني لإثبات الجريمة ما لم يقترن بسلوك غير مشروع وقصد معتبر. 1745

المطلب الثاني: العقوبات الأصلية والتبعية ومصادرة الأدوات والظروف المشددة

تتدرج العقوبات الأصلية في جرائم البيانات بين الحبس والغرامة أو الجمع بينهما بحسب طبيعة الفعل وخطورته، ويعكس هذا التدرج سياسة تهدف إلى التمييز بين الدخول المجرد والاعتداء الذي يؤدي إلى إفشاء أو إتلاف أو استيلاء، كما يسمح للقاضي بتقدير ملائمة الجزاء في ضوء ظروف الواقعة وشخصية الجاني والنتائج. 1746

ويقرر قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية جزاءات مالية إدارية وجنائية ذات أثر رادع على مخالفة الالتزامات، وتصل الغرامات في بعض صور المخالفة إلى مبالغ كبيرة، وتكتسب هذه الجزاءات أهمية خاصة بالنسبة للجهات التي تعالج كميات واسعة من البيانات، غير أن فاعليتها تتوقف على سرعة الكشف والتحقيق وتحديد المسؤول عن القرار أو الإهمال. 1747

وتتمثل العقوبات التبعية أو التكميلية في مصادرة الأدوات والبرامج والأجهزة المتحصلة من الجريمة أو المستعملة فيها، وفي إزالة المحتوى، أو وقف الحساب، أو إغلاق الموقع، أو نشر الحكم في الحدود التي يقررها القانون، وتبرر المصادرة منع إعادة استعمال الوسيلة في الاعتداء، مع مراعاة حقوق الغير وعدم مصادرة أدوات مشروعة لمجرد احتمال استعمالها. 1748

وتشتد العقوبة إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة واستغل وظيفته أو إذا كان الفعل موجهاً إلى بيانات حساسة أو بيانات حكومية أو أدى إلى ضرر واسع أو مس الأمن الوطني أو الثقة في الخدمات، ويستند التشديد إلى ارتفاع درجة الخيانة وانتهاك الثقة واتساع نطاق الخطر وليس إلى الصفة وحدها. 1749

ويتحقق التشديد كذلك عند تعدد الضحايا، أو تكرار الفعل، أو تحقيق منفعة، أو ابتزاز صاحب البيانات، أو استعمال أدوات إخفاء الهوية، وقد لا تكون هذه الظروف منصوباً عليها دائماً بوصفها ظرفاً خاصة في كل مادة، لكنها تؤثر في التكييف وفي تقدير العقوبة وفي اختيار النص الأشد عند اجتماع أوصاف متعددة. 1750

ويجب ألا يؤدي تشديد العقوبة إلى إغفال مبدأ التناسب، فالغرض من الجزاء حماية البيانات وردع الاعتداء لا معاقبة الخطأ الفني البسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للاستيلاء المنظم، ومن المفيد لذلك اعتماد معايير تشريعية واضحة للفرق بين القصد الاحتيالي والإهمال المهني والتسريب الناتج عن ضعف التدابير. 1751

1744 المرجع السابق نفسه.

1745 دولة قطر، قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم 13 لسنة 2016، مرجع سابق.

1746 المرجع السابق نفسه.

1747 المرجع السابق نفسه.

1748 المرجع السابق نفسه.

1749 المرجع السابق نفسه.

1750 المرجع السابق نفسه.

1751 المرجع السابق نفسه.

الفصل الثاني: معالجة القانون القطري لموضوع حماية البيانات الشخصية:

يخصص هذا الفصل لتحليل المعالجة القطرية بصورة تطبيقية، فيتناول نطاق القانون رقم 13 لسنة 2016 وحقوق صاحب البيانات والتزامات المراقب والمعالج والجانب الإداري والوقائي، ثم يدرس الجرائم والعقوبات وآليات الإنفاذ، ودور جهاز أمن المعلومات بوزارة الداخلية والنيابة العامة والتعاون الدولي والضمانات المقررة للمتهم والمجني عليه. 1752

المبحث الأول: النطاق الموضوعي والالتزامات في التشريع القطري

المطلب الأول: حقوق صاحب البيانات ونطاق تطبيق القانون والاستثناءات

قرر القانون القطري لصاحب البيانات مجموعة من الحقوق التي تكفل له قدراً من السيطرة والشفافية، ومن أبرزها العلم بطبيعة المعالجة وغايتها والجهة القائمة بها، وطلب التصحيح أو التحديث عند عدم الدقة، والاعتراض في الحدود التي يسمح بها القانون، كما يرتبط ذلك بحق الفرد في أن تكون المعالجة مبنية على أساس مشروع ومحدد. 1753

يشمل نطاق القانون البيانات التي تعالج إلكترونياً والبيانات التي تجمع أو تستخرج تمهيداً للمعالجة الإلكترونية، كما يشمل المعالجة المختلطة التي تجمع بين الوسائل التقليدية والرقمية، وهذا الاتساع يمنع التحايل بتغيير وسيلة التسجيل أو نقل البيانات من ملف ورقي إلى قاعدة إلكترونية. 1754

وترد على نطاق التطبيق استثناءات تفرضها طبيعة بعض الجهات أو الأغراض، مثل اعتبارات الأمن أو التحقيق أو المصلحة العامة في الحدود التي يقرها القانون، لكن الاستثناء لا يعني سقوط كل الضمانات، بل ينبغي أن يكون محدداً وضرورياً، وأن تظل إجراءات الوصول والاستخدام مقيدة بالاختصاص والغاية والمدة. 1755

ويجب تفسير موافقة صاحب البيانات باعتبارها موافقة واعية ومحددة وليست صيغة عامة تخفي أغراضاً متعددة، فالموافقة الصحيحة تقتضي بيان نوع البيانات وسبب جمعها والجهة المستفيدة والمدة أو طبيعة الإفصاح، ولا يجوز استخدام الصمت أو الإذعان غير الواعي لتبرير معالجة تمس الحقوق الأساسية. 1756

وتظهر حماية خاصة للبيانات الحساسة، لأن استعمالها يخلق مخاطر أكبر على صاحبها، ولذلك يتعين أن تتوافر ضرورة واضحة وتدابير مشددة في الحفظ والإتاحة، وأن يقتصر الوصول إليها على الأشخاص الذين تفرض طبيعة عملهم الاطلاع عليها، مع تسجيل عمليات الوصول وتدقيقها دورياً. 1757

المطلب الثاني: التزامات المراقب والمعالج والتدابير التقنية والتنظيمية والجانب الإداري والوقائي

يلتزم المراقب بتحديد الغرض المشروع من المعالجة واختيار البيانات اللازمة له وعدم جمع ما يزيد على الحاجة، كما يلتزم بإعلام صاحب البيانات وتوفير وسائل تحقق من الدقة والأمان، وتزداد مسؤوليته عندما يقرر وسائل المعالجة أو يختار المعالج أو يسمح بمشاركة البيانات مع طرف آخر. 1758

أما المعالج فيعمل لحساب المراقب وفي حدود التعليمات المشروعة، ولا يجوز له استعمال البيانات لغرض مستقل أو الاحتفاظ بها بعد انتهاء المهمة إلا بسند قانوني، كما يجب أن يطبق التدابير الفنية والتنظيمية التي تمنع الوصول غير المصرح به والتعديل، والإتلاف، والفقد، والتسريب. 1759

1752 المرجع السابق، المواد 2 إلى 7.

1753 المرجع السابق نفسه.

1754 المرجع السابق نفسه.

1755 المرجع السابق نفسه.

1756 المرجع السابق نفسه.

1757 المرجع السابق، المواد 8 إلى 15.

1758 المرجع السابق، المواد 1 إلى 29.

1759 المرجع السابق نفسه.

تشمل التدابير التقنية التشفير والتحكم في الصلاحيات والمصادقة متعددة العوامل وتسجيل الدخول والنسخ الاحتياطي واختبار الاختراق وفصل البيئات، وتشمل التدابير التنظيمية سياسات الاحتفاظ والتصنيف والتدريب وخطط الاستجابة للحوادث والمراجعة الداخلية، ولا يكفي اتخاذ إجراء واحد إذا كان النظام ككل يعاني ضعفاً واضحاً. 1760

يتمثل الجانب الإداري في الرقابة والتوجيه وإصدار الإرشادات ومتابعة الالتزام وتلقي البلاغات والتحقيق في المخالفات، وتساهم هذه الوظيفة في منع الجريمة قبل وقوعها، غير أن فعاليتها تتطلب وضوح الاختصاصات وسرعة الاستجابة والتنسيق بين الجهة المنظمة والجهات الأمنية والنيابة العامة. 1761

ويعد الإبلاغ عن الخرق من أهم أدوات الوقاية، لأن التأخير قد يزيد عدد المتضررين ويصعب حفظ الأدلة، لذلك تحتاج المؤسسات إلى خطة تحدد مسؤول الإبلاغ ومضمونه ووسيلة توثيقه وإجراءات احتواء الحادث، مع احترام سرية التحقيق وعدم نشر معلومات تضر بالمجني عليهم. 1762

وتنشأ مسؤولية المؤسسة عن قصور الحوكمة عندما تهمل وضع سياسات أو تدريب العاملين أو مراجعة الصلاحيات، لكن إسناد المسؤولية الجنائية إلى الشخص المعنوي أو المدير يجب أن يستند إلى نص وشروط واضحة، ولا يجوز افتراض القصد لمجرد وقوع الخرق، بل يجب تحديد الفعل أو الإهمال المنسوب والعلاقة السببية. 1763

المبحث الثاني: السياسة العقابية وآليات الإنفاذ في التشريع القطري

المطلب الأول: الجرائم والعقوبات في قانون حماية البيانات وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

يحمي قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية البيانات من خلال تجريم الدخول غير المشروع وتجاوز الإذن وما يترتب عليه من حذف أو إضافة أو إفشاء أو نسخ أو نقل أو نشر، ويتميز هذا التنظيم بأنه يربط بين حماية النظام وحماية البيانات الموجودة داخله، فيستوعب حالات يكون فيها الاعتداء على السرية أو السلامة نتيجة مباشرة للدخول. 1764

ويجرم القانون التقاط أو اعتراض أو التنصت على البيانات المرسلّة أو بيانات المرور دون حق، وهذه الحماية ضرورية لأن البيانات قد تكون معرضة للاعتداء أثناء انتقالها قبل أن تصل إلى النظام المقصود، وتختلف الجريمة عن الدخول لأن محلها هو الاتصال أو البيانات العابرة لا مجرد البنية التي تستقبلها. 1765

وتتصل المادة 8 بحماية حرمة الحياة الخاصة والعائلية عندما يتم النشر أو التداول عبر وسائل تقنية المعلومات، وتكمن أهميتها في أن الفعل قد يكون مجرماً ولو كانت الصور أو التسجيلات صحيحة، لأن الحق المحمي هو حرمة الحياة الخاصة وليس صدق المحتوى وحده، ويجب تمييز ذلك عن النقد المباح أو التغطية ذات المصلحة العامة. 1766

أما المادة 11 فتواجه انتحال الهوية والاستيلاء الاحتيالي، وتظهر صلتها بالبيانات في استخدام المعرفات أو الحسابات أو المعلومات التعريفية للوصول إلى مال أو سند أو توقيع أو منفعة، بينما تعالج المادة 12 صوراً خاصة لبيانات بطاقات التعامل الإلكتروني، وهو ما يبين انتقال الحماية من الخصوصية إلى الثقة في الهوية والمعاملة الرقمية. 1767

1760 المرجع السابق نفسه.

1761 المرجع السابق نفسه.

1762 دولة قطر، قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004، مرجع سابق، المواد الخاصة بإفشاء الأسرار والاعتداء على الحياة الخاصة.

1763 دولة قطر، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، مرجع سابق، المواد 3 و4 و8 و11 و12.

1764 دولة قطر، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، مرجع سابق، المواد 3 و4 و8 و11 و12.

1765 المرجع السابق نفسه.

1766 المرجع السابق نفسه.

1767 المرجع السابق نفسه.

ويكمل قانون العقوبات القطري الحماية في جرائم إفشاء الأسرار والاعتداء على الحياة الخاصة، ويطبق عندما تتوافر عناصر السر، أو الواجب المهني، أو الوظيفي، أو الفعل الماس بالخصوصية، بينما يطبق قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية عندما تكون الوسيلة التقنية أو البيئة الإلكترونية عنصراً جوهرياً في السلوك.

وتحتاج السياسة العقابية إلى مراجعة دورية لأن قيمة البيانات وطرق الاعتداء عليها تتغير بسرعة، وقد أصبح التسريب الجماعي أو بيع قواعد البيانات أو استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في إعادة التعرف على الأشخاص قادراً على إحداث ضرر يفوق الضرر التقليدي، ولذلك يلزم تطوير النصوص المتعلقة بالمسؤولية عن الإهمال الجسيم والاعتداءات الآلية.¹⁷⁶⁸

المطلب الثاني: الجهات المختصة والضمانات الإجرائية والتعاون الدولي

تتولى الوحدة الإدارية المختصة بوزارة الداخلية، التي يشار إليها في القانون بالجهة المختصة، دوراً فنياً وأمنياً في تلقي البلاغات وجمع المعلومات الأولية ومتابعة الجرائم الإلكترونية والتنسيق مع مزودي الخدمة، ويشمل ذلك دعم الفحص الفني وحفظ الأدلة وتحديد مصدر الاتصال، مع بقاء إجراءات القبض والتفتيش والتحقيق خاضعة للسلطات المختصة قانوناً.¹⁷⁶⁹

ويظهر دور جهاز أمن المعلومات بوزارة الداخلية في حماية البنية المعلوماتية ومتابعة الحوادث وتحليل المؤشرات الفنية ومساندة جهات الضبط والتحقيق، ولا ينبغي أن يفهم هذا الدور باعتباره بديلاً عن النيابة أو القضاء، بل هو دور فني متخصص يمد التحقيق بالخبرة ويعين على فهم السجلات والبرمجيات وسلسلة الحياة.¹⁷⁷⁰

تختص النيابة العامة بالإشراف على التحقيق وتحريك الدعوى واتخاذ ما يلزم من أوامر التفتيش والضبط والخبرة، ويشترط قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية أن يكون أمر التفتيش مسبباً ومحدداً، وتعد هذه الضمانة مهمة لمنع التفتيش الشامل في الأجهزة والحسابات، كما تحمي سلامة الأدلة من الطعن وتحقق التوازن بين فعالية التحقيق وحرمة الخصوصية.¹⁷⁷¹

ويجب أن تحفظ الأدلة الرقمية بطريقة تضمن سلامتها وإمكانية التحقق من عدم تغييرها، ويتطلب ذلك توثيق وقت الضبط ومصدره والأشخاص الذين تعاملوا معه والأدوات المستخدمة ونتائج الفحص، كما يجب أن يميز الخبر بين البيانات الأصلية والنسخ الفنية، وأن يبين منهجه ودرجة اليقين في النتيجة.¹⁷⁷²

تقرر الضمانات المقررة للمتهم حقه في معرفة الاتهام والاستعانة بمحام واحترام أصل البراءة وعدم إجباره على تقديم دليل ضد نفسه، كما تقتضي مشروعية الدليل الرقمي أن يكون الحصول عليه وفق القانون، ولا يكفي أن تكون المعلومة صحيحة فنياً إذا كان الطريق إليها ينطوي على انتهاك جسيم للضمانات الإجرائية.¹⁷⁷³

أما المجني عليه فله حق الإبلاغ وطلب الحماية ومنع استمرار نشر البيانات أو تداولها، وله أن يطالب بالتعويض ورد الاعتبار وتصحيح البيانات وإزالة المحتوى في الحدود القانونية، كما يجب حمايته من الانتقام أو إعادة نشر بياناته أثناء التحقيق، لأن إجراءات الإثبات قد تتحول إلى مصدر ضرر جديد إذا لم تراعى السرية.

يفرض الطابع العابر للحدود تعاوناً دولياً سريعاً في حفظ البيانات وتبادلها وتسليم المتهمين وتنفيذ الإنابات القضائية، ويستفيد هذا التعاون من اتفاقية بودابست ومن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية، مع مراعاة السيادة وحماية الحقوق وعدم تسليم البيانات إلا لجهة مختصة وغرض مشروع وضمانات كافية.

¹⁷⁶⁸ المرجع السابق، المواد 14 و 21 و 22.

¹⁷⁶⁹ المرجع السابق نفسه.

¹⁷⁷⁰ المرجع السابق نفسه.

¹⁷⁷¹ المرجع السابق نفسه.

¹⁷⁷² المرجع السابق نفسه.

¹⁷⁷³ المرجع السابق نفسه.

وتحتاج قطر إلى تطوير قنوات اتصال دائمة بين النيابة والجهة المختصة ومزودي الخدمة والجهات النظرية في الدول الأخرى، لأن طلبات حفظ البيانات لا تحتل التأخير، كما ينبغي توحيد النماذج والمعايير الفنية للتوثيق، وتحديد مسؤوليات كل جهة حتى لا تضيق الأدلة بين الاختصاص الإداري والاختصاص الجنائي.

الفصل الثالث: تقييم الحماية الجنائية للبيانات الشخصية و آفاق تطويرها

يمثل هذا الفصل الجانب التقويبي في الدراسة؛ إذ لا تقتصر الحماية الجنائية الفعالة على وجود نصوص تجرم بعض صور الاعتداء، بل تتطلب اتساقاً بين نطاق الحماية، ووضوح الأركان، وتناسب العقوبة، وكفاءة جهات الإنفاذ، وإمكان الحصول على الدليل الرقمي عبر إجراءات مشروعة، ومن ثم يقيس الفصل مدى كفاية المنظومة القطرية في ضوء التشريعات الوطنية والمعايير المقارنة، ثم يقترح مسارات عملية لتطويرها.

المبحث الأول: تقييم كفاية الحماية الجنائية في التشريع القطري:

المطلب الأول: مظاهر القوة والتكامل بين التشريعات القطرية ذات الصلة:

تتمثل أولى نقاط القوة في تعدد مستويات الحماية، فقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016 يضع القواعد الخاصة بمشروعية المعالجة، وحقوق الفرد، والتزامات المراقب والمعالج، ويقرر جزاءات مالية على مخالفة عدد من الالتزامات، ويكمل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014 هذه الحماية بتجريم الدخول غير المشروع، والاعتراض، والتنصت، والنسخ، والتغيير، والإفشاء، والنشر، وغيرها من الأفعال التي تقع بواسطة تقنية المعلومات، أما قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004 فيوفر حماية عامة للأسرار والخصوصية متى استوفت الواقعة عناصر الجرائم التقليدية. 1774 ويظهر التكامل أيضاً في الجمع بين الوقاية والعقاب، فالإلزام بتحديد الغرض من المعالجة، وضبط صلاحيات الوصول، وتأمين البيانات، وتوفير وسائل التظلم، يقلل احتمال وقوع الجريمة قبل حدوثها، في حين تندخل النصوص الجنائية عند تجاوز الإذن، أو استغلال البيانات، أو إفشاءها، أو الاعتداء على سلامتها، ويؤدي هذا التعدد إلى اتساع دائرة الحماية، شريطة أن يظل تطبيق النصوص خاضعاً لمبدأ الشرعية، وألا يؤدي تعدد الأوصاف إلى غموض في التكييف أو ازدواج غير مبرر في الجزاء.

كما تحسب للمنظومة القطرية عنايتها بالدليل الرقمي والاختصاصات الفنية؛ إذ إن جرائم البيانات لا تثبت عادة بالوسائل التقليدية وحدها، وإنما تحتاج إلى سجلات الدخول، وبيانات المرور، ونسخ الأجهزة، وسلسلة حيازة موثقة، ويجب أن يظل الدور الفني للجهات المختصة مكماً لاختصاص النيابة العامة والقضاء، حتى لا تتحول الخبرة التقنية إلى سلطة مستقلة عن الرقابة القضائية.

المطلب الثاني: أوجه القصور والتحديات العملية في التجريم والعقاب والإنفاذ:

على الرغم من أهمية الإطار القائم، فإن فعاليته قد تتأثر بعدم التفصيل الكافي لبعض صور الاعتداء المستحدثة، فالتسريب الناتج عن الإهمال الجسيم، وبيع قواعد البيانات، وإعادة التعرف على الأشخاص من بيانات مجهلة، واستخدام النماذج المؤتمتة في جمع البيانات أو تحليلها، تحتاج إلى تحديد أوضح للسلوك المحظور، ودرجة الخطأ المطلوبة، وعلاقة الفعل بالضرر، والمسؤولية الواقعة على المؤسسة ومديرها ومقدمي خدماتها، ولا يجوز سد هذا النقص بالتوسع في التجريم أو القياس، بل بتدخل تشريعي صريح يحافظ على الشرعية والتناسب. 1775

وتتصل مشكلة أخرى بتناسب الجزاء، فالغرامة قد تكون مؤثرة في بعض الحالات، لكنها قد لا تحقق الردع ذاته إذا كانت الجهة المخالفة كياناً كبيراً أو إذا ترتب على الفعل تسريب بيانات آلاف الأشخاص، لذلك ينبغي أن يراعي الجزاء حجم المعالجة، وعدد

1774 دولة قطر. (2016). قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016، المواد (4-17، 23-29). الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.

1775 الشيعي، عبد الغني قاسم مثنى. (2021). الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في عصر التحول الرقمي. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان. ص 54.

المتضررين، وحساسية البيانات، ووجود منفعة غير مشروعة، ودرجة التعاون مع جهات التحقيق، وسرعة احتواء الحادث، مع التمييز بين الخطأ الفني البسيط والإهمال الجسيم والقصد الاحتيالي. 1776

كما أن الإنفاذ العملي يواجه صعوبات تتعلق بتحديد مصدر البيانات، وتوزع البنية التقنية بين دول متعددة، وسرعة محو السجلات، وتفاوت الخبرة الفنية لدى القائمين على الضبط والتحقيق، ويقتضي ذلك اعتماد بروتوكولات موحدة للاستجابة للحوادث وحفظ الأدلة، وتدريب أعضاء النيابة والقضاء والخبراء، وإنشاء قنوات اتصال سريعة مع مزودي الخدمة والجهات النظرية في الخارج.

المبحث الثاني: آفاق تطوير الحماية الجنائية للبيانات الشخصية:

المطلب الأول: المقترحات التشريعية والمؤسسية لمواجهة المخاطر الرقمية المستحدثة:

يستحسن أن يتجه التطوير التشريعي إلى وضع نصوص أكثر تحديداً للتسريب الجماعي، والاتجار في قواعد البيانات، والاعتداء على البيانات الحساسة، والمسؤولية عن الإهمال الجسيم في إدارة الأنظمة عالية المخاطر، كما ينبغي بيان أثر الأوامر الصادرة من صاحب العمل أو الجهة المتحكمة في البيانات، وتحديد مسؤولية المراقب والمعالج ومقدم الخدمة، وعدم افتراض المسؤولية الجنائية لمجرد وقوع خرق أمني ما لم يثبت إخلال محدد بواجب قانوني أو مهني وعلاقة سببية مع النتيجة. 1777

ويتعين دعم النصوص بآليات مؤسسية، ومن ذلك إنشاء قناة موحدة للإبلاغ عن حوادث اختراق البيانات، وتحديد آجال للاستجابة والاحتواء والإخطار، وإصدار أدلة قطاعية للبيانات الصحية والتعليمية والمالية والحكومية، وإلزام الجهات التي تدير أنظمة عالية المخاطر بإجراء تقييم أثر لحماية البيانات واختبارات دورية للنفوذ والتشفير والنسخ الاحتياطي، وتحقيق هذه التدابير وقاية عملية، كما توفر مؤشرات موضوعية لتقدير الإهمال عند وقوع الحادث. 1778

المطلب الثاني: تعزيز التعاون الدولي والضمانات الإجرائية وحوكمة الأدلة الرقمية:

لا تكتمل الحماية الجنائية للبيانات في الجرائم العابرة للحدود من دون تعاون سريع في حفظ البيانات وتبادلها وتنفيذ الإنابات القضائية، وينبغي أن يقوم هذا التعاون على طلبات محددة من جهة مختصة، وغرض مشروع، وضمانات تتعلق بالضرورة والتناسب وسرية البيانات وحقوق الدفاع، كما يفيد توحيد نماذج طلب الحفظ العاجل ومواصفات الأدلة في تقليل فقدان البيانات، ولا سيما عندما يكون مزود الخدمة أو الخادم خارج إقليم الدولة. 1779

ويجب أن تقترن سرعة التعاون بضمانات إجرائية واضحة داخل الدولة، فالتفتيش والضبط والخبرة ينبغي أن تستند إلى سند قانوني محدد ومسبب، وأن توثق مراحل التعامل مع الدليل الرقمي منذ ضبطه حتى عرضه على المحكمة، كما يجب تمكين المتهم من مناقشة سلامة الدليل ومشروعية الحصول عليه، وحماية المجني عليه من إعادة نشر البيانات أثناء التحقيق، وبذلك تتحقق معادلة تجمع بين فعالية مكافحة الجريمة وصون الخصوصية وأصل البراءة. 1780

وبناءً على ما تقدم، فإن تطوير الحماية لا يتطلب زيادة العقوبات وحدها، بل يستلزم منظومة متكاملة تبدأ بالوقاية والحوكمة، وتمتد بالتجريم الواضح والمتناسب، وتنتهي بإنفاذ متخصص ودليل رقمي موثوق وتعاون دولي فعال. ويظل نجاح هذه المنظومة مرتبطاً بالمراجعة الدورية للتشريع، لأن التقنية ومخاطرها تتغير بوتيرة أسرع من دورة التشريع التقليدية.

1776 دهشان، يحيى إبراهيم. (دون تاريخ). الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق. ص 109.

1777 دولة قطر. (2016). قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016، المواد (8-16، 23-27). الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.

1778 وزارة المواصلات والاتصالات. (2021). الإرشادات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية. الدوحة، قطر: دولة قطر.

1779 دولة قطر. (2004). قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم (23) لسنة 2004. الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.

1780 دولة قطر. (2014). قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2014. الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن البيانات الشخصية أصبحت محلاً مستقلاً للحماية القانونية بسبب قدرتها على تحديد الإنسان ورسم جوانب واسعة من حياته، وأن الاعتداء عليها قد يقع في مرحلة الجمع، أو التخزين، أو النقل، أو التحليل، أو الإفشاء، ولذلك لا تكفي القواعد التقليدية وحدها لمواجهة المخاطر الرقمية، وقد قدم المشرع القطري أساساً مهماً من خلال قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات.

وتبين أن المنظومة القطرية تجمع بين حماية إدارية وقائية وحماية جنائية مباشرة، فالقانون رقم 13 لسنة 2016 ينظم حقوق صاحب البيانات والتزامات المراقب والمعالج، بينما يواجه القانون رقم 14 لسنة 2014 الدخول غير المشروع والاعتراض والتنصت والنشر والاحتيايل والاستيلاء على بيانات بطاقات التعامل الإلكتروني، ويكمل قانون العقوبات الحماية في مجال الأسرار والخصوصية، إلا أن تحديث التشريع يظل ضرورياً لمواجهة التسريبات الواسعة والذكاء الاصطناعي والاعتداءات الآلية.

النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

1. وفر المشرع القطري حماية جنائية جيدة للبيانات الشخصية من خلال تعدد النصوص وتكامل قانون حماية البيانات مع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات.
2. يظل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014 القانون الجنائي الأهم في مواجهة الدخول غير المشروع والاعتراض والتنصت والنسخ والإفشاء والنشر والاستيلاء الإلكتروني.
3. تتسع الحماية القانونية لتشمل البيانات الحساسة والبيانات المتداولة والبيانات التي يمكن ربطها بشخص قابل للتحديد، ولا تقتصر على الأسرار التقليدية.
4. تتطلب جرائم البيانات إثبات الركن المادي والركن المعنوي وحدود الإذن والعلاقة السببية، ولا يكفي وجود البيانات في جهاز المتهم وحده لإثبات جميع عناصر الجريمة.
5. تستحق صفة الموظف العام أو القائم على معالجة البيانات اهتماماً خاصاً عند تقدير التشديد بسبب إساءة استعمال الثقة أو النفاذ الوظيفي.
6. تؤدي النيابة العامة والجهة المختصة بوزارة الداخلية وجهاز أمن المعلومات أدواراً متكاملة، ويظل الفصل بين الدور الفني والدور القضائي ضماناً للشرعية.

توصيات البحث:

1. تشديد العقوبات في حالات التسريب الجماعي وبيع قواعد البيانات والاعتداء على البيانات الحساسة، مع التمييز بين القصد الاحتيالي والإهمال المني.
2. إنشاء دوائر أو محاكم متخصصة في الجرائم الإلكترونية والبيانات الشخصية، وتزويدها بقضاة وخبراء قادرين على فهم الأدلة التقنية.
3. تحديث قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بحيث يتضمن تنظيمات أكثر تفصيلاً لمسؤولية التسريب الناتج عن الإهمال الجسيم والهجمات المؤتمتة والذكاء الاصطناعي.
4. تعزيز دور جهاز أمن المعلومات وتطوير قناة موحدة للإبلاغ عن حوادث اختراق البيانات، مع تحديد آجال واضحة للاستجابة والإخطار.
5. إلزام الجهات المعالجة بتطبيق تقييم أثر حماية البيانات قبل تشغيل الأنظمة عالية المخاطر، وإجراء اختبارات دورية للنفاذ والتشفير والنسخ الاحتياطي.

6. تدريب أعضاء النيابة والضبط القضائي والقضاة على الفحص الرقمي وسلسلة الحياة وتقدير موثوقية الأدلة الإلكترونية.

قائمة المراجع:

1. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(د.ت) جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 2. الشعبي، عبد الغني قاسم مثنى. (2021). الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في عصر التحول الرقمي. سلطنة عمان: جامعة السلطان قابوس.
 3. دهشان، يحيى إبراهيم). دون تاريخ. (الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.
 4. دولة قطر. (2022). قانون تنظيم الحق في الحصول على المعلومات رقم 9 لسنة 2022 الدوحة قطر: الجريدة الرسمية.
 5. دولة قطر. (2016). قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم 13 لسنة 2016. الدوحة قطر: الجريدة الرسمية.
 6. دولة قطر (2014). قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة 2014 الجريدة الرسمية، العدد ١٥ ص 7 وما بعدها.
 7. دولة قطر. (2006). قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2006. الدوحة قطر: الجريدة الرسمية.
 8. دولة قطر. (2004). قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 2004. الدوحة قطر: الجريدة الرسمية.
 9. دولة قطر. (2004). قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2004. الدوحة قطر: الجريدة الرسمية.
 10. دولة قطر. (2004). الدستور الدائم لدولة قطر. الدوحة، قطر: الجريدة الرسمية.
- المراجع باللغة الإنجليزية :

-World Bank. (n.d.). Data protection and privacy laws. Washington DC: World Bank. <https://shortlink.win/1DsS8>

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمقنوج.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث أكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع